في الحدث

▪ حازم مبيضين

عبد الله الثاني في واشنطن.. لماذا الآن؟

بالرغم من الإشارة الرسمية إلى أن القمة الأردنية الأميركية، التي تنعقد اليوم في واشنطن، بين العاهل الأردني والرئيس الأميركي، كانت مقرة سابقاً، فإن توقيتها والملفات التي تبحثها تستحق التوقف، فالملك يزور العاصمة الأميركية، المنشغلة بالتحضير للانتخابات الرئاسية، بعد عام من الربيع العربي الذي لم تتضح بعد نتائجه النهائية، وهو يأتيها من بلد تعرف هي أهميته، خصوصاً وأنه قرر السير في طريق الإصلاح السياسي بنعومة وسلاسة، فأنجز إصلاحات تشريعية ويسعى للمزيد، وهو قادم من بلد مجاور لسوريا التي تشهد أحداثاً عميقة، ستؤثر نتائجها في مجمل دول المنطقة، ومجاور أيضاً لفلسطين التي تتعثر التسوية السلمية لمعضلتها بسبب تعنت حكومة اليمين الصهيوني. يذهب الوفد الأردني إلى واشنطن، وهو يدرك أن لدى بعض أركان الادارة الأميركية نظرة سلبية لملف الإصلاح السياسي، وعدم قناعة بجديته خصوصاً لجهة قانون الانتخاب المطلوب، ومعروف أن هناك أجندة أميركية محددة تتعلق بالتركيبة السكانية، وحقوق الأردنيين من أصل فلسطيني، وطبيعي أن يثير ذلك مخاوف مشروعة لدى عمان من فتح الأبواب لأزمة وطنية، تتمحور حول قضية التوطين والوطن البديل وطي ملف اللاجئين، وتأثير ذلك في طبيعة التركيبة السكانية، مع ضرورة ملاحظة أن المسألة الفلسطينية، وبحكم التحولات الكبيرة في العالم العربي، تقع في أدنى سلم الاهتمامات الدولية والإقليمية، وبما يثير شهية الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في فرض حلول لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأردنية، وتسعى لتعظيم مكاسبها بعد أن أحبطت كل الأطراف المؤمنة بالسلام، الذي تحول على يدها إلى سلام بارد. بغض النظر عن نتائج الزيارة، فإن المؤكد أنها كانت ضرورية لعدة أسباب، أبرزها إسماع الأميركيين صوت العقل العربي، فالأردن دولة لم تغير منذ نشأتها الأولى في قناعاتها السياسية، وهي وإن تبنت خطاباً ثورياً في العلن، استجابة لمطلب الشارع، فإنها ظلت تتبنى المسار السياسي على الصعيد الفلسطيني، لأسباب تتعلق بفهم واضح للواقع الراهن، ومع ذلك فقد خاض الجيش الأردني كل الحروب العربية مع الدولة العبرية، ومع ذلك متن علاقته بالولايات المتحدة التي لم تخف يوماً انحيازها للرؤية الصهيونية حول طبيعة الصراع في المنطقة، وإلى حد تبنيها للرؤية التلمودية حيال الإسلام باعتباره ديناً للمتطرفين والإرهابيين، وينبع ذلك من قناعة صاحب القرار الأردني، بضرورة التواصل مع كل الأطراف المؤثرة في العالم، وفي واشنطن على وجه الخصوص.

ليس سراً أن الجانب الأردني سيركز في واشنطن على حجم المساعدات الاقتصادية المحتاجة عملياً إلى زيادة تتناسب مع وزن الأردن السياسي، ودوره الكبير في البحث عن استقرار المنطقة وهدوئها، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في العديد من القضايا العالمية، وهي أدوار يستحق عليها دعماً أكبر في ظل أوضاعه الاقتصادية المعروفة عند الأميركيين، والتي قد يؤدي تفاقمها إلى تراجع تلك الأدوار، والانكفاء إلى الداخل بحثاً عن حل لأزماته، وواضح أن ذلك ليس في مصلحة السياسات الأميركية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، خصوصاً مع تسارع وتيرة الأحداث في سوريا، والدور الأردني المطلوب، سواء تم حسم الأمور بالتدخل العربي، في شكله الراهن أو أي شكل آخر، أو انتقل ملف الأزمة إلى التدويل.

سيعود الملك من واشنطن بعد أن يستمع فيها إلى مطالب غير محقة حول الحقوق السياسية للأردنيين من أصل فلسطيني، صحيح أن المسألة داخلية ومعقدة ومرتبطة بغيرها من المسائل، ويجب أن ترتبط بأجندتنا نحن، لا بالأجندة الأميركية، لكن الصحيح أننا لم نواجهها بشكل مباشر وإصلاحي، وتركناها تراوح بين مناكفات الإسلاميين الرافضين لفكرة فك الارتباط مع الفلسطينيين، وصراخ الزاعمين أنهم المحافظون على الهوية الوطنية، ولم نعمل بجدية على التوصل إلى عقد اجتماعي توافقي، يحمي هوية البلاد ولا يضحي بمبدأ المواطنة، وقيمتها كمدماك أساسي في العلاقات الاجتماعية وعلاقة المواطن بدولته، وبما يمنح الدولة القدرة على حسم ملفات أخرى، تحتاج إلى قرارات حاسمة.

مصر تختار خليفة لمبارك في حزيران المقبل

طوابير المقترعين في الانتخابات التشريعية المصرية الاخيرة... (أرشيف)

□ القاهرة/ CNN

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون مصر، عن فتح باب الترشيح لأول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني الماضي، اعتباراً من منتصف شهر أبريل/ نيسان المقبل، على أن يتم إجراء الانتخابات في منتصف يونيو/ حزيران من العام الحالي.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية عن عضو المجلس العسكري، اللواء محسن الفنجري، قوله إنه بالنسبة لاستمرار حكومة الدكتور كمال الجنزوري، الذي تم تفويضه بصلاحيات رئاسية واسعة، او عدمه، فإن ذلك الأمر يقرره رئيس الجمهورية القادم، والبرلمان المنتخب. جاء الإعلان عن مواعيد فتح باب الترشيح وإجراء الانتخابات الرئاسية، بعد قليل من اجتماع ضم القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير محمد حسن طنطاوي، مع رئيس الحكومة، وبحضور عدد من الوزراء وأعضاء المجلس العسكري، في وقت متأخر من ليل الأحد.

وأورد موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي، عن الوكالة الرسمية أن الاجتماع بحث عدداً من القضايا والموضوعات التي تهم المواطن المصري، وسبل حلها، والأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد حالياً، وتأثيرها على الرأي العام، وتوجهات الدولة خلال المرحلة المقبلة.

ومن المتوقع أن تأتي الانتخابات الرئاسية المقبلة بأول رئيس لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني الماضي، التي أجبرت الرئيس السابق حسني مبارك، الذي أمضى ما يقرب من ٣٠ عاماً في السلطة، على التنحي في ١١ فبراير/ شباط التالي.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، أعلن المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، عن قراره بعدم خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، برغم أنه كان من أوائل الذين أعربوا عن رغبتهم في الترشح للرئاسة، حتى أثناء وجود مبارك في السلطة.

وبرر البرادعي، الحائز جائزة نوبل للسلام، قراره في بيان جاء فيه، أنه لن يترشح للرئاسة أو أي منصب رسمي آخر، إلا في "إطار نظام ديمقراطي حقيقي". من جانب آخر رشح حزب الحرية والعدالة"، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، أمينه العام محمد سعد الكتاتني رسمياً لتولي منصب رئيس مجلس الشعب المصري (البرلمان) في دورته الجديدة، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في القاهرة الاثنين.

وجاء الإعلان عن ترشيح الكتاتني خلال مؤتمر صحفي عقدته قيادات الحزب ظهر الاثنين لإعلان مرشح الحزب لرئاسة البرلمان وزعيم كتلته البرلمانية، ورؤساء اللجان الفرعية بالمجلس التي يستهدف الحزب الاحتفاظ بها.

وتشير التوقعات إلى أن "الحرية والعدالة"، الذي فاز بما يقرب من نصف مقاعد مجلس الشعب - يسعى للاحتفاظ بأهم خمس لجان برلمانية وهي "الدفاع والأمن القومي، والتشريعية، والدينية، والخارجية، والخطة والموازنة".

وكانت بعض القوى السياسية قد أبدت قلقها مؤخرا من استحواذ الحرية والعدالة على أغلب اللجان البرلمانية وأهمها.

وقد أطلقت لجنة مشكلة من أحزاب سياسية مبادرة "التوافق الوطني"، وقامت تلك اللجنة بالفعل بعقد لقاءات مع أحزاب الحرية والعدالة والوفد والأحزاب المشاركة في ائتلاف الكتلة المصرية الليبرالي من أجل وضع معايير لاختيار رئيس مجلس الشعب ورؤساء اللجان ووكلائها.

ومن المنتظر أن تنعقد أولى جلسات مجلس الشعب المنتخب في الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

العربي: الظروف لا تسمح بتطبيق السيناريو الليبي في سوريا

□ القاهرة/ وكالات

قال الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية الاثنين إن الظروف لا تسمح بتطبيق سيناريو ما حدث في كوسوفو أو ليبيا على الوضع في سوريا، وذلك في رد ضمني على الدعوات التي ترددت أخيراً عن إرسال قوات عربية إلى سوريا.

وتأتي تصريحات العربي قبل أيام من اجتماع مرتقب لمجلس الجامعة العربية لمناقشة تقرير المراقبين العرب لسوريا.

ومن جانبه قال جبر الشوفي، عضو المجلس الوطني السوري، إن النظام في دمشق سيمنع أي قوة عربية من دخول البلاد، وأكد الشوفي أيضاً أهمية المناطق الآمنة لحماية المدنيين.

انشقاقات كبيرة

وكان النظام السوري قد تعرض لسلسلة من الانشقاقات أخيراً أبرزها عماد غليون النائب في مجلس الشعب عضو لجنة الموازنة الذي أعلن انضمامه الى المعارضة السورية.

وقال غليون عقب الانشقاق إن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الشعب يرغبون في الانشقاق، غير أن الظروف ليست مواتية لإعلان ذلك، إذ إن النظام منع كل المسؤولين وأعضاء المجلس من السفر.

غليون قال أيضا إن الوضع المالي صعب جداً في سوريا، مضيفا أن الفساد متفش جدا في النظام السوري بل وصل إلى درجة أصبح معها معلناً، مشيراً إلى أن هناك ما وصفها بالمافيا التي تحمي الفساد.

كما وصل شيخ مشايخ البكّارة نواف البشير إلى تركيا. وقالت السلطات السورية في وقت سابق إن البشير أصيب في مدينة دير الزور واعتقل على الحدود السورية التركية.

وأكد الشيخ البشير، في حديث لـ"العربية" أنه أجبر، وهو داخل السجن، على إجراء لقاء على الفضائية السورية تحت التهديد والوعيد بقصف منزله وعائلته. وحمل الشيخ نواف النظام السوري مسؤولية سلامة أفراد عائلته.

عدم التدخل

وفي إيران أكد الحرس الثوري الإيراني أنه لم يتدخل حتى الآن في شؤون سوريا الداخلية.

وقال مسؤول عسكري في الحرس الثوري إن ما يجرى في سوريا شأن داخلي وأن إيران ملتزمة باتفاقية دفاعية مع سوريا ولن تتخلى عنها في حال تعرضها لاعتداء خارجي. الرد الإيراني جاء تعقيبا على تقارير أمريكية تحدثت عن تورط فيلق القدس التابع للحرس الثوري بقيادة الجنرال قاسم سليماني بتزويد سوريا بأسلحة لمساعدتها في قمع الاحتجاجات ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

على صعيد آخر أفرجت السلطات السورية عن عشرات المعتقلين من سجونها ممن اعتقلوا خلال الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط النظام، وذلك بموجب قرار العفو الذي أصدره بشار الأسد.

وقالت السلطات السورية إن المفرج عنهم لم يتورطوا في أي مما وصفته جرائم إرهابية وفقاً لقرار العفو الذي أصدر الأحد، ويشار إلى أن أفرادا من بعثة لجنة المراقبين العرب حضروا عملية الإفراج عن السوريين.

أوباما وإيران.. من غصن الزيتون إلى مطرقة العقوبات

□ واشنطن/ رويترز

دخل الرئيس الأمريكي باراك أوباما البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ حاملا غصن الزيتون لإيران عاقدا العزم على أن يظهر للعالم أن واشنطن لن تلعب دور الشرير في العلاقات التي شابتها مرارة على مدى ثلاثة عقود.

اختار أوباما كلماته بعناية حين تعامل مع إيران في السر والعلن وشملت هذه الاتصالات خطابات سرية للزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.

وأكد الرئيس الجديد أنه يريد "بداية جديدة" مع دولة تطلق على الولايات المتحدة لقب "الشيطان الأعظم" ووصفها سلفه الرئيس جورج بوش بأنها جزء من "محور الشر" الذي ضم في ذلك الوقت إيران والعراق وكوريا الشمالية.

وقال مساعدون لاوباما انه حاول بذل جهد إضافي للتعامل مع إيران بحيث اذا فشلت المقامرة لا يستطيع الحلفاء والأعداء على حد سواء أن يقولوا ان الولايات المتحدة هي "الشريرة" بل على العكس سينضمون لجهود الضغط على طهران.

بعد ذلك بثلاثة أعوام تصاعد التوتر بشأن برنامج إيران النووي الى أعلى مستوياته منذ سنوات. وتهدد طهران بإغلاق مضيق هرمز وتزايدت فيما يبدو احتمالات الحسابات الخاطئة التي يمكن أن تؤدي الى مواجهة عسكرية وأزمة نفط عالمية.

وأتاحت الدبلوماسية الفرصة لأساليب أكثر قسوة فحاول أوباما وحلفاؤه الأوروبيون عزل الجمهورية الإسلامية بأقسى عقوبات تفرض عليها على الإطلاق.

وتكشف مقابلات مع مسؤولين أمريكيين عن استراتيجية تعتمد على المتابعة وانتظار تطور الاحداث والاعتقاد بأن تأثير الغرب على ايران ربما يزيد اذا اكتوت طهران بنار العقوبات وتأثرت بالاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط.

وتكهن مسؤول بأن تسقط حكومة الرئيس السوري بشار الأسد أحد الحلفاء الرئيسيين لإيران في نهاية المطاف مما سيزيد من مخاوف الزعماء الإيرانيين.

وقال بن رودز نائب مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض "تقييمنا أن نظام الأسد لن يصمد.

"سقوط نظام الأسد سيؤثر كثيرا على وضع إيران الاستراتيجي في العالم والمنطقة. اجتماع هذه العقوبات مع سقوط نظام الأسد يمثل درجة من الضغط لم تتعرض لها الحكومة الايرانية من قبل قط."

ويؤكد البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لا تنتهج استراتيجية تسعى الى "تغيير النظام."

وقال رودز "بالطبع لا. سياسة الولايات المتحدة هي تغيير سلوك إيران من خلال عقوباتنا ومن خلال العزل وليس تغيير النظام الإيراني."

ويقول مساعدون ان أوباما لا يزال مستعدا لبدء محادثات مع إيران. لكن بعد سنوات من خيبة الأمل ومع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية علاوة على ضغوط الكونجرس وحلفاء مثل اسرائيل على الرئيس الأمريكي لاتخاذ موقف حازم يقول مسؤولون ودبلوماسيون أوروبيون ان واشنطن ترى أن الخطوة التالية متروكة لايران.

ووصل أوباما الى هذه المرحلة بعد عروض بالسلام رفضتها ايران واحتجاجات شعبية في شوارع طهران قابلتها السلطات بالقمع علاوة على تبدد الآمال في التوصل الى حل للازمة النووية الايرانية.

في مستهل عام ٢٠١٢ الذي يشهد انتخابات الرئاسة الامريكية يتصدر مسعى ايران المشتبه به لحيازة قنبلة نووية أولويات السياسة الخارجية لاوباما.

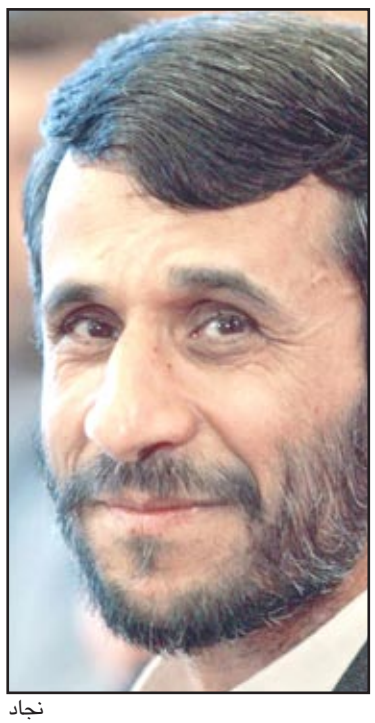

نجاد

بدأ أوباما بالتواصل الذي شارك فيه مباشرا وهو أمر غير معتاد. في بدايات ولايته الرئاسية بعث الرئيس الامريكي برسالة شخصية الى الزعيم الأعلى الإيراني صاحب القول الفصل في شؤون بلاده ليظهر جديته في مد يده لطهران.

وقال مسؤول أمريكي "رسالة من الرئيس كانت أوضح اشارة في استطاعتنا الى نوايانا."

ولا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين الولايات المتحدة وايران.

اوباما

وقال مسؤولون ان أوباما شارك في كتابة الرسالة التي وضعت في الاعتبار الخلافات على صعيد القضية النووية وغيرها من القضايا وأوضح أن هناك مسارين وعبر عن رغبة في علاقة مختلفة. وكان هذا اختبار لمعرفة ما اذا كان يمكن بدء حوار جاد.

وفي رسالة لم يسبق لها مثيل في مارس اذار ٢٠٠٩ بمناسبة العام الفارسي الجديد لشعب وقادة ايران أشار أوباما مرارا الى "الجمهورية الاسلامية الايرانية." وكان هذا اعترافا بالاسم الرسمي للبلاد واشارة الى أن "تغيير النظام" ليس سياسة الولايات المتحدة.

وقال رودز ان النية كانت اظهار "رئيس أمريكي لا يلعب دور الشرير في السياسة الايرانية.

"حين يكون لديك رئيس أمريكي لا يلعب هذا الدور ويقول ان التاريخ بين البلدين كان صعبا ويدعو الى التطلع الى الامام يفقد النظام (الايراني) واحدة من أقوى أدواته الدعائية."

لكن رد خامنئي على رسالة أوباما في عام ٢٠٠٩ لم يحتو على ما يشجع الادارة الامريكية لتتحرك بناء عليه. وأرسلت رسالة ثانية الى خامنئي مرتبطة بهذا الرد.

وفي أواخر ٢٠٠٩ بدأت سياسة أوباما تتغير. في سبتمبر ايلول خرج على العالم في قمة مجموعة العشرين في بيتسبرج يحيطه زعيما بريطانيا وفرنسا ليكشف عن أن ايران تبني محطة سرية للوقود النووي تحت الارض قرب مدينة قم. في الليلة السابقة حرص أوباما على ان يطلع مساعدوه المسؤولين الصينيين والروس على أمر المنشأة لانهم لم يعلموا بأمرها.

لم تتحمس ايران كثيرا للعرض. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير حين أعلنت ايران في فبراير شباط ٢٠١٠ أنها ستبدأ تخصيب اليورانيوم لدرجة نقاء ٢٠ في المئة.

وقال مسؤول ان بحلول نهاية ٢٠٠٩ "كنا قد انتقلنا تماما الى فكرة السعي لاستصدار قرار من مجلس الامن التابع للامم المتحدة."

ويؤكد منتقدو أوباما وخصومه السياسيون أن محاولته في البداية للتواصل كانت خطرة وساذجة. ويختلف مساعدون حاليون وسابقون للرئيس الأمريكي مع وجهة النظرة هذه تماما.

وقال دينيس روس الذي كان اكبر مستشاري البيت الأبيض لسياسة الشرق الأوسط حتى الشهر الماضي "لم يكن هناك اي وهم او سذاجة بشأن طبيعة النظام. لم يكن هناك اي افتراض بأننا سنواصل هذا بغض النظر عن سلوكهم."

وأضاف "كان الافتراض دوما هو أن هذا سيسهل علينا حشد التأييد لضغط حقيقي عليهم لو كانوا غير مستعدين للتجاوب."

وفي الوقت الحالي يركز أوباما على عقوبات جديدة تستهدف البنك المركزي الإيراني ومبيعات النفط.

وقال رودز "نرى بالفعل... أثرا كبيرا على الاقتصاد الإيراني والعملة الإيرانية."

وأضاف "الخطوة التالية بالنسبة لنا هي التأكد خلال هذا من وجود مساحة باستمرار لتسلك الحكومة الإيرانية طريقا مختلفا بدلا من اعتبار ضغوطنا هدفا في حد ذاتها."

وبعد إعلان إيران بدء التخصيب في موقع تحت الارض قرب قم وفي ظل عدم استبعاد اسرائيل احتمال شن هجوم منفرد على المواقع النووية الايرانية ربما يكون الوقت المتاح قليلا.